الجمهورية التونسيّة
هيئة النفاذ إلى المعلومة

الحمد لله،

--/--

القرار عدد: 541
تاريخ القرار: 23 ماي 2019

قرار

أصدرت هيئة النفاذ إلى المعلومة القرار التالي بين:

المدّعية: المنظّمة التونسية للتنمية في شخص ممثّلها القانوني، الكائن مقرّها بعمارة روزا شقة عدد 2 الطابق الرابع، قصر السعيد 2، باردو، ص ب، 2009 تونس.

من جهة،

والمدّعى عليها: رئاسة الحكومة في شخص ممثلها القانوني، الكائن عنوانه بمكاتبه بساحة الحكومة، القصبة، 1020 تونس.

من جهة أخرى.

بعد الاطّلاع على عريضة الدّعوى المقدّمة من المدّعية المذكورة أعلاه في شخص ممثلها القانوني بتاريخ 30 نوفمبر 2018 والمرسّمة بكتابة الهيئة تحت عدد 541 والتي تفيد أنّها تقدّمت بمطلب في النفاذ إلى المعلومة إلى رئيس الحكومة قصد الحصول على معطيات بخصوص حجم التمويل البريطاني الّذي تحصّلت عليه رئاسة الحكومة خلال شهر نوفمبر من سنة 2017 مع بيان كيفية صرفه، إلا أنّها لم تتلق ردّا على مطلبها رغم انقضاء الأجل القانوني، الأمر الّذي دفعها للقيام بدعوى الحال طالبة إلزام رئاسة الحكومة في شخص ممثلها القانوني بتمكينها من المعلومة المطلوبة مؤسّسة دعواها على أحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرّخ في 24 مارس 2016 والمتعلّق بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة.

وبعد الاطّلاع على التقرير المدلى به من قبل الكاتب العام للحكومة بتاريخ 23 جانفي 2019 والذي أفاد فيه بأنّ مطلب النفاذ لم يكن واضحا بما فيه الكفاية وأنّه بالاتصال بالعارضة لتوضيح طلباتها تبيّن أنها ترغب في الحصول على معطيات حول الهبة التي تلقتها وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان من المعهد الدانماركي بما في ذلك محضر الاستلام المتعلق باسترجاع المعدات التي تمّ توزيعها لفائدة جمعية اتحاد التونسيين المستقلين من أجل الحرية، وقد تمّ تمكينها من المعطيات المطلوبة مدليا بنسخة من المراسلة الموجّهة بتاريخ 9 جانفي 2019 إلى المنظمة المدّعية في هذا الصدد.

وبعد الاطّلاع على ما يفيد إحالة ردّ رئاسة الحكومة على منظمة التنمية المركزية في شخص ممثلها القانوني لإبداء ملحوظاتها بخصوصه.

وبعد الاطّلاع على بقيّة مظروفات الملف وعلى ما يفيد استيفاء إجراءات التحقيق في الدعوى.

وبعد الاطّلاع على أحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلّق بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة وخاصّة الفصل 38 منه.

قرّرت الهيئة ما يلي:

من جهة الشكل:

حيث قدّمت الدعوى في أجالها القانونية ممّن لها الصّفة وكانت مستوفية لشروطها الشكليّة، الأمر الذي يتعيّن معه قبولها شكلا.

من جهة الأصل:

حيثُ تهدف الدعوى إلى إلزام رئاسة الحكومة في شخص ممثّلها القانوني بتمكين العارضة من معطيات بخصوص حجم التمويل البريطاني خلال شهر نوفمبر من سنة 2017 مع بيان كيفية صرفه، مستندة في ذلك على أحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرّخ في 24 مارس 2016 والمتعلّق بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة.

وحيث أفادت الجهة المدّعى عليها، بأنّ مطلب النفاذ الّذي تقدّمت به العارضة لم يكن واضحا وأنّه بالاتصال بها ومطالبتها بتوضيح طلباتها تقدّمت بمكتوب توضيحي بيّنت من خلاله أنها ترغب في الحصول على معطيات حول الهبة التي تلقتها وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان من المعهد الدانماركي بما في ذلك محضر الاستلام المتعلّق باسترجاع المعدات التي تمّ توزيعها لفائدة جمعية اتحاد التونسيين المستقلين من أجل الحرية. مضيفة بأنّها استجابت لطلب العارضة ومكّنتها من المعطيات المطلوبة مدلية بنسخة من المكتوب التوضيحي الذي حدّدت فيه هذه الأخيرة طلباتها بتاريخ 3 ديسمبر 2018 وبنسخة من المراسلة الموجّهة إليها بتاريخ 9 جانفي 2019 والمتضمّنة للمعطيات المطلوبة.

وحيث أنّ الحق في النفاذ إلى المعلومة يعدّ حقا أساسيا لكل شخص طبيعي أو معنوي تم تنظيم طرق وإجراءات ممارسته بموجب القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ الى المعلومة وذلك بغرض تحقيق عدة أهداف لعلّ أبرزها تعزيز مبدأي الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالتصرف في المرفق العام.

وحيث طالما ثبت للهيئة من أوراق الملف، أنّ الجهة المدّعى عليها استجابت لطلب العارضة ومكّنتها من المعطيات والمعلومات المطلوبة أثناء التحقيق في الدعوى واحترمت بذلك حقّها في النفاذ إلى المعلومة، فإنّه يتعيّن التصريح بختم القضية لانعدام ما يستوجب النظر.

ولهذه الأسباب

قررت هيئة النفاذ إلى المعلومة ما يلي:

أوّلا: ختم القضيّة لانعدام ما يستوجب النظر.

ثانيا: توجيه نسخة من هذا القرار إلى الطرفين.

وصدر هذا القرار عن مجلس هيئة النّفاذ إلى المعلومة في جلسته المنعقدة بتاريخ 23 ماي 2019 برئاسة السيّد عماد الحزقي وعضوية السيّد عدنان الأسود، نائب الرئيس والسيّدات والسادة أعضاء المجلس منى الدهان ورقية الخماسي وهاجر الطرابلسي وخالد السلّامي ورفيق بن عبد الله ومحمد القسنطيني.

رئيس هيئة النفاذ إلى المعلومة

عماد الحزقي